مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 09 عدد: 3 السنة: 2020
ص: 173 - 193 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الفعل الكلامي وسلطة التلفّظ في ظلّ فلسفتي الفعل والعمل

The Speech Act and Pronunciation authority in the Act and Work Philosophy

وهيبة غقاقلية*

Ghegaglia wahiba

قسم اللغة والادب العربي-جامعة عباس لغرور-خنشلة-الجزائر

University of khenchela- Algeria

ghegagliawahiba@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/12/07	تاريخ القبول: 2020/04/09	تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص البحث

يناقش هذا البحث مسألة تحوّل المسار المفاهيمي والوظيفي للغة في ظل اللسانيات التداولية وبالتحديد مع نظرية الأفعال الكلامية والتي أصبحت اللغة معها نظاما من السلوك التفاعلي،مخترقة وظيفة التقرير والتوصيف إلى التأثير والإنجاز وتغيير الوقائع الاجتماعية وصناعة الأحداث ضمن العملية التخاطبيّة. بهدف توضيح أثر الفكر اللساني التداولي بمكوناته المعرفية ومختلف مرجعياته في خلق منعرج حاسم في تاريخ اللغة الإنسانية ومستقبلها، وإبراز القوة الديناميكية للفعل الكلامي وسلطته التكليميّة المستوحاة من نظرية الفعل وفلسفة العمل وغيرها من المصادر.

ومن أبرز محصلات البحث أن للبنى اللغوية في مجالها التخاطبي ووفق المنظور التداولي قدرة على استيعاب مفهومي الفعل والعمل تجعلها ترقى إلى مستوى إنشاء الوقائع وإخراج الأفكار والأفعال من حيز العدم إلى حيز الوجود .

الكلمات المفتاحية: فعل كلامي؛ سلطة تلفظ ؛ نظرية الفعل ؛ فلسفة العمل

Summary :

This work discusses the transformation of language concepts and functions in modern pragmatics, particularly with the theory of speech acts within which language has become a system of interactive behavior, exceeding the function of describing and reporting to influencing, accomplishing and changing the social facts and creating events in the conversational process. Moreover, this work aims at clarifying the effect of the pragmatic thinking with its all cognitive components and its different references on creating a

* **وهيبة غقاقلية**. ghegagliawahiba@gmail.com

decisive turning point in humanistic language history and future ; and presenting the dynamic power of speech act and its communicative ability derived from the theory of verb and action philosophy , and other various resources.

One of the main outcomes of this research is that the linguistic structures while used in speech and according to a pragmatic perspective has an ability to assimilate both act and work which promote her to create facts and events ,and move thoughts and ideas from the abstract world to the concrete one.

Keywords: Speech Act; Pronunciation Authority; Act and Work Philosophy

مقدمة:

إن أي تحديد في الدراسة اللسانية يرتبط ارتباطا مباشرا وأساسيا بكيفية النظر إلى اللغة ؛في حدود ماهيتها من جهة وفي المنهج المعتمد لمقاربتها من جهة أخرى.وقد تيقّن علماء الاجتماع والنفس والفلسفة واللسانيات والأدب....مع أفول القرن الماضي(ق20) وبداية القرن الحالي(ق21)، أن اللغة الإنسانية ذات أبعاد عميقة ومتشعبة تعكس تعقد الظاهرة الإنسانية ما يستلزم التعامل

معها وفق نظرة شمولية ومتوازنة .

وهذا ما يضمنه مجال التداولية باعتباره ملتقى عديد العلوم والمعارف الإنسانية و"كدراسة للدلالة في علاقتها بالمواقف الكلامية"[1]. وهنا تبرز" نظرية الأفعال الكلامية" Théorie des actes de paroles ،كنظرية يتكامل فيها جانب الوضع في اللغة بالاستعمال والتداول في سياق اجتماعي واع وهادف. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالا هاما مفاده: كيف يمكن للاستعمال اللغوي أن يغيّر مجرى الأحداث الاجتماعية بل وينشئ أخرى؟ وما العوامل المساعدة على ذلك؟.

أسئلة وأخرى نناقشها بغية توضيح كيفية توسّل الفعل الكلامي لإنجاز أنشطة فعليّة في سياق النظم الاجتماعية والمؤسساتية وفي ظل البعد التداولي للغة وارتكازا على فلسفتي الفعل والعمل .وذلك ضمن محاور هذا البحث الذي بأدناه بخطوة تأصيليّة نتوقف فيها عند أهم الأسس

الإبستيمولوجية لنظرية الأفعال الكلامية في الفكر الإنساني،مشيرينا إلى تدرج النضج التكوينيّ لمفهوم الفعل الكلامي خاصة في نهله من المنبعين الفلسفي والاجتماعي. ثم نأتي بالشرح والتمثيل إلى جهود روّاد هذه النظرية وأبرز مساهماتهم فيها.لنصل في ختام البحث إلى صفوة القول في قضية الفعل الكلامي وسلطة التلفظ في ظل فلسفتي الفعل والعمل.

أولا–الأسس الإبستيمولوجية لنظرية الأفعال الكلامية:

1–الفعل الكلامي بين نظرية الفعل وفلسفة العمل:

بدأ مع اللساني الأمريكي أفرام نوام تشومسكيAvram Noam CHomsky عهد لساني جديد؛ انتقلت فيه الدلالة من الجانب الهامشي إلى الحيز المركزي وتوسَّع موضوع الدراسة اللسانية ليصبح شاملا للمكون اللغوي المادي ولما يرتبط به من معان ودلالات ؛تستلزم بدورها الالتفات إلى مستعمل هذا المكون وإلى الحيثيات السياقية لاستعماله. إلى درجة يرى فيها اللساني جيوفري ليتش "بأنه لا يمكن أن نفهم على الحقيقة طبيعة اللغة إلا إذا فهمنا التداولية:وهي كيف تستعمل اللغة في التواصل"[2].إذ تضطلع التداولية كمجال خصب المرجعيات مترامي الأبعاد بتحليل العملية التواصلية اللغوية وكشف متعلقاتها الفردية والجماعية،محاولة توضيح تبعاتها اللغوية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية،.....في أبعد مداها.

ذلك" أن بنية اللغة منظورا إليها من الوجهة اللسانية التداولية هي عبارة عن نظام من السلوك.إن وظيفة الدلالة على المسمى.....تهيء المرسل إليه إلى رد فعل ما"[3] فتلقينا لجملة: "البحر هائج اليوم" ،يجعلنا نتخذ قرارا معينا في أمر السباحة.إن ردة فعلنا مهما كانت هي تغذية منتظرة من متلقي الخطاب ونتيجة حتمية لديناميكية اللغة المستعملة ولقوة تأثيرها والمتأتية من انسجام بنية الخطاب مع حيثيات الوضع التخاطبي،حيث تجلت في هذه النظرية مبادئ فلسفتي الفعل والعمل اللتان نادى بهما أهل الفلسفة الإنسانية الغربية والعربية.وبالتالي فإن" نظرية الأعمال اللغوية ترسخ تحليل اللغة والدلالة في التناول الذي يُعنى بقول المتكلم والذي يُعتبر بمثابة عمل حقيقي يُضاهي الحدث المادي المنجز بواسطة اليد على سبيل المثال"[4].

حيث اكتملت في هذه النظرية معالم فلسفة الفعل التي أشار إليها الفلاسفة وثبّت أسسها جون لانشو أوستينJohn Lanshaw Austin، حين انتشلها من قبضة الفكر

الفلسفي المنطقي (أرسطوAristote،كانط Emmanuel Kant) وسعى تلميذه جون .ر.سورل إلى إضفاء تعديلاته على جانب منها ليكمل المسيرة الفيلسوف بول غرايس H.P.Grice ومن جاء بعده.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن جهود هؤلاء لم تأت من فراغ أو عدم، بل كانت خطوة تنطلق بالدرجة الأولى من تراكم معرفي فلسفي أصيل،مهّد لميلاد نظرية تداولية حديثة قائمة على فلسفة أرسطوAristote وكانط Kant و فيلهلم فريديش هيجلHegel. F وبرتراند رسل B.Russel، ويوغرن هبرماسJ.Habermas والفلسفة التحليلية بقيادة لودفينغ فيتجنشتاينL.Wittgenstein وغيرها من المرجعيات.

2-الأصول الفلسفية والمرجعيات المعرفية لنظرية الأفعال الكلامية:

ظل موضوع اللغة ضمن أهم مباحث الفلسفة بمختلف توجهاتها أين بحثوا قضاياها وفسروا مظاهرها وارتباطاتها ومتعلقاتها. فنجد أرسطوAristote قد اهتم بالعملية التخاطبية مميزا بين أنواع التخاطب فيها مصنفا إياه إلى ثلاثة أجناس وفق معيار العلاقة بين الخطاب ومستقبله والذي حسنه شارلز موريس CHarele Morris وقامت عليه أعمال ج.ل.أوستينAustin وج.ر.سورلSearle، مناديا بمنهج جدلي يضع مبادئ فكر صوري يعد اليوم من قضايا التداولية الحديثة[5].

كما يعتبر أرسطو من المؤسسين الأوائل لفلسفة الفعل ضمن اهتمامه بالفعل الأخلاقي وتفسيره له في إطار الفلسفة الأخلاقية الداعية للفضيلة وتحكيم منهج العقل."وكانت النتيجة أن سعت الفلسفة التحليلية إلى فك الارتباط بين نظرية الفعل والفلسفة الأخلاقية...ومن ثم، لم يعد يُنظر لفلسفة الفعل على أنها مجرد فرع من الفلسفة الأخلاقية، بل أضحت نظرية مشتركة بين مباحث فلسفية وأخلاقية واجتماعية وقانونية وغيرها"[6].

وبالنسبة لايمانويل كانط Emmanuel Kantصاحب الفلسفة المنطقية العقلية فإنه، يرى أن مكينة العقل بإمكانها تحليل الأمور وتفسيرها وبالتالي فالإنسان يكتشف العالم ويدركه من نافذة عقله وفكره.و"لا يمكن أن يكون حرا إلا في حالة واحدة وهي استقلاله عن أي نوع من التأثر الخارجي طبيعيا كان أم ميتافيزيقيا"[7].

إن هذا المبدأ ترجمته التداولية بتعزيز اهتمامها بقدرة الإنسان على خلق حركية تواصلية بل وتفاعلية مع أفراد مجتمعه كجزء من متطلبات الحياة العادية.منطلق ساندە وطوّره فلاسفة آخرون خاصة أعلام الفلسفة الظاهراتية والوجودية.انطلاقا من"أن خاصية الفعل تكمن بالأساس في كونه الكاشف لذاتي أمام الآخر في الوقت الذي يكون فيه هو الشاهد والقابل للحكم عليه"[8].

إن هذا الاشتراك المتبادل في القصد بين الفاعل والمتلقي هو الذي يجعل أي تصرف قولي أو عملي له سلطة غائية صريحة أوضمنية، إذ تتعدى اللغة بذلك الوظيفة التقريرية المصوِّرة للواقع لتكون أداة لصناعة هذا الواقع وتغييره. وفي ظل هذا المعنى أو المنحى فإن الوجود بالنسبة لفريدريش هيجل Hegel"يقوم على الارتباط بين الوجود من أجل الغير L'être pour l'autre والوجود في ذاته L'être pour soi "[9] ما يعني إيمانه بضرورة وحتمية الوجود المشترك الذي يرتبط فيه الكيان الفردي بالعنصر الجماعي والمتفاعلان في عملية تواصلية يحكمها التأثير المتبادل. وبذلك فهيجل يُؤصِّل للبعد الاجتماعي للفعل الكلامي من جهة ويُؤكد من جهة ثانية على أهمية العملية التواصلية بين الأفراد وما تقتضيه من الأخذ بعين الاعتبار، العوامل الخارجة عن الاتصال والمؤثرة فيه بشكل واضح وفي مقدمتها العامل الاجتماعي.

وقد وسّع هذا المفهوم وثبته عالم من أعلام مدرسة فرانكفورت النقدية ورائد من رواد فلسفة التواصل في القرن العشرين يورغن هبرماسJurgen Habermas؛ بمرجعياته المتنوعة المعارف والتوجهات والمستضيئة بأفكار الفلاسفة القدماء أمثال أرسطو وكانط وهيجل والمحدثين في مقدمتهم أعمال فيتجنشتاينWittgenstein. داعيا إلى تجاوز حدود الاتصال والتواصل إلى خلق ديناميكية تفاعلية بواسطة اللغة مع احترام المبادئ الاجتماعية والأخلاقية. ليرسي بذلك مبدأ تداوليا حديثا وهو مبدأ التفاعل في الحوار الذي قامت عليه نظرية الفعل التواصلي،والتي يصعب معها حسب ما تقدم من أفكار هيجل إيجاد ذات منعزلة عن الآخر والذي يسهم في تشكيل انفرادها،كما يفيد هو من خبراتها وتجاربها الشخصية أثناء وضع الأطر العامة وسنّه مبادئ التعامل المشترك على هذا يصعب إيجاد ذات منعزلة عن الآخر والذي يُسهم في تشكيل انفرادها،

كما يفيد هو من خبراتها وتجاربها الشخصية أثناء وضعه الأطر العامة وسنه مبادئ التعامل المشترك.

بمثل هذه الأفكار الفلسفية الاجتماعية وغيرها من المفاهيم والرؤى النفسية واللغوية...تكوّن الفكر التداولي عموما واتضحت الرؤية لدى أصحاب نظرية الأفعال الكلامية بشكل خاص، والتي ارتبط وجودها بالفلسفة التحليلية والفيلسوف ج.أوستينJ.L.Austin وسورل J.R.Searle وبول غرايسGrice وغيرهم.

ثانيا–ديناميكية التواصل التفاعلي وقوة التأثير في الفعل الكلامي:

1– جهود جون أوستينJ.L.Austin:

برزت جهود أوستين حين رفض الالتزام بالحدود المعيارية التي يُحكّم وفقها الخطاب اللغوي الإثباتي بمقياسي الصدق والكذب،مقياسان من أهم باكورة الفكر المنطقي والفكر اللغوي الوضعي ذلك "أن الأقوال اللغوية تعكس نمطا ونشاطا اجتماعيا أكثر منها أقوالا تتصف بالصدق والكذب التي ألفها الفلاسفة"[10] وتدخل هذه الأقوال تحت مُسمى الأفعال الإنشائية إذ الفرق يبدو واضحا بين قولك:

–هَدِأْ من روعكَ

–هَدَأ من روعهِ

ففي الجملة (1)أنت توجه خطابك مباشرة إلى متلق طالبا منه أن يُهدأ نفسه باستخدام فعل الأمر لتُغير حالته إذا ما التزم بتنفيذه، فأنت لا تنقل خبرا ولا تصف حدثا بل تُنجز فعلا بقولك هَدِّأْ. وهنا يسقط الظن الفلسفي الخائب الذي سيطر على الفكر اللغوي والقائل بأن الكلام الذي لم يكن وصفا أو إخبارا فلا معنى له وبالتالي فهو أشباه قضايا أو جمل. وهنا بداية التميز في دراسة اللغة العادية أو الطبيعية وانطلاقة جيدة لنظرية عامة في الأفعال الكلامية.

ذلك أن حصر الأقوال الكلامية في نمط تقريري أو اخباري واحد هو في الأساس حصر لموضوع اللغة أولا وتضييق لمجال استعمالها وقدرتها التعبيرية ثانيا ,لأن الحكم على الكلام بالصدق أو الكذب هو ضرب من ضروب جعل اللغة، تعمل عمل المصوّر الفوتوغرافي الذي عليه أن ينقل وبكل أمانة الوقائع الاجتماعية في حين تتعدى اللغة الوظيفة التقريرية والتصويرية لتكون عنصرا

انجازيا مهما في عملية تشكيل الوقائع بما نتلفظ به من أقوال، تنقل الأفكار إلى مستوى أفعال تُترجَم في منجزات سلوكية محددة عند توفر عوامل وشروط معينة وهذا ما حمله مفهوم الفعل الإنشائي. و"هذه الوظيفة تقتضي النظر إلى اللغة كمؤسسة تحدد العلاقات بين المتخاطبين بحسب المضمون القضوي للقضية، والقوة التكليمية للحجة ...والتي تتحدد من خلال القصد الذي يقوم به المتكلم للقيام بالفعل التكلمي ..." [11]. وبالتالي فالأقوال الإنجازية لا تخضع لسلطة التصديق والتكذيب وإنما تقاس بمدى تماشيها والشروط المحددة لإنجازها والمرتبطة أساسا بمقام الخطاب. وبالتالي حين نتلفظ بها فإننا ننجز أفعالا كلامية، ونجاحها أو فشلها يرتبطان بمدى تحقق إنجازها – على أكمل وجه – من عدمه.

ويمكن توضيح ذلك بالجمل الموالية :

– أُهَنِئُكَ على هذا الفوز المستحق .

– أعِدُكَ بهدية جميلة قريبا .

– أَعْلَنَتْ وزيرة التربية عن نتائج البكالوريا لهذا العام .

فالواضح أن هذه الأقوال أو الجمل لا تقدم للمتلقي وصفًا أو تقريرًا يمكن أن نُعلّق على مدى صدقه أو كذبه، كما أنها لا تخلو من مضمون معنوي، قيمته مرهونة بتوفر عوامل مقامية معينة تجعله مُحققًا وبالتالي تؤهله للنجاح وتُبعده عن دائرة الفشل أو التشويش أو الضعف .ففي المثال الأول يتحقق فعل التهنئة بتوفر شروط معينة كوجود مخاطب في حالة فوز أو تفوق وقيام المتكلم بفعل المباركة أو التهنئة وأن يتم ذلك في المقام المناسب له ووفق ما تسمح به الثقافة الاجتماعية للمتخاطبين ...وقس على ذلك المثالين الآخرين أو غيرهما.

وقد حدد أوستين جملة من الشروط جعلها معايير يتوقف عليها نجاح أو فشل الأقوال الإنجازية تخُصّ جانبي المقام والمقال.

أ– شروط نجاح تأدية الأفعال الإنجازية عند ج. أوستين :

أ–1–الشروط المقامية:

"- يجب أن يحصل تواضع واتفاق على نهج مطرد متعارف عليه، يكون له بعض الآثار التواطئ عليها بحيث يتضمن هذا الطريق التلفظ ببعض العبارات من لدن بعض الناس في بعض الملابسات.

- يجب أن ينفذ المشاركون النهج على وجه صحيح مضبوط،كامل وتام.

- وحينما يكون هذا الإجراء المسطري الشكلي نهجا متعينا....وجب أن يكون الشخص المشترك في هذا النهج المسطري...هو من له في الواقع تلك الإحساسات والأفكار.

- أن يكون للمشاركين القصد والنية، في أن يتبعوا هم أنفسهم ذلك السلوك.

- أن يُلزم المشاركون أنفسهم واقعيا بما ينتج عن السلوك من عواقب ونتائج."[12]

وتجدر الإشارة إلى تأكيد أوستين على الارتباط الإستلزامي الموجود بين هذه الشروط ؛ إذ يتوقف نجاح إنجازية العبارات الإنشائية وتحقق قوة تأثيرها على احترام كل قاعدة من هذه القواعد بشقيها التخطيطي والتنفيذي.

أ-2-الشروط المقالية :

يضاف إلى هذه الشروط المقامية شروطًا أخرى صورية بنيوية تتعلق بالمقال أو الخطاب الإنشائي والمشتمل على فعل إنجازي يؤكد أوستين على أن تكون أفعالا "جد عادية، مبتذلة، متصرفة للمتكلم المفرد ومبنية للفاعل"[13]

بهذه الشروط المقالية رسّم أوستين الحدود بين الإخبار والإنشاء وأثبت أن الجمل الإنشائية ليست خالية من المعنى ولا يصلح الحكم عليها بالصدق أو الكذب بل تحمل دلالة فاعليّة الفعل المعتمد والتي يقاس نجاحها بمدى حسن إنجازه .

وعمومًا نفهم من هذه المعايير المقامية والمقالية أنه، إذا كانت صياغة العبارة غامضة أو على غير العادة اللغوية المعروفة عند المتكلمين فسيؤثر ذلك سلبًا على كيفية إنجازها وعلى نتائجها. كما أن عجز المتكلم عن تطبيق الفعل يتسبب بدوره في خلخلة العملية التواصلية ككل.مثلما أن عدم حضور نية المتكلم أو عدم تحقيقها يُضعف قوة الفعل اللغوي ويُشتت تأثيره. ففي جملة: "أعدك بأن أقدم لك مالا لمساعدتك" نلاحظ أن غياب نية المساعدة أو تغيّرها لدى المتكلم لا يُبطل وقوع فعل الوعد، ولكن عدم مصاحبته للنية الأصلية أو خلوه منها يجعل قوته

التأثيرية لا تتحقق على أكمل وجه، فلا يبلغ الغاية والقصد. إلى غير ذلك من المعيقات التي قد تنزل بالقول الإنشائي منزلة القول الوصفي أو تكاد، فتسلبه سلطته وسلطانه.

ولأن أوستين اعتبر صياغته لهذه الشروط ليست بالنهائية ولا يدّعي كمالها، فقد أعاد النظر فيها وانتهى في مرحلة أخرى من تفكيره إلى أنه ؛لا جدوى من النظرة الثنائية التي اعتمدها والفاصلة بين الخبر والإنشاء.إذ الأقوال التي تبدو في ظاهر صورتها خبرية، يتضح بعد التدقيق فيها أنها تحمل أفعالا إنشائية وإن لم تكن صريحة،كما أن ما نعتبره إنشاء يتضمن دلالة الخبر.فتعقد اللغة العادية واتساع أساليب وأنماط تعبيرها يُؤدي إلى الوقوع في الخلط ويُصعّب فهمنا للأقوال والفصل في طبيعتها. ونظرا لذلك، فقد خلص أوستين بعد تدقيق وتأنٍ إلى أن " كل قول هو عمل"؛ فأن تقول شيءً ما هو أن تنجز فعلا أو تُحدث عملا يتبعه أثر مباشر أو غير مباشر في نظرة أوستينية خاصة للفعل الكلامي.

ب–.تحليل ج. أوستين للفعل الكلامي:

يذهب أوستين إلى أن الفعل الكلامي هو خلاصة تشكيلة مكونة من ثلاثة أفعال أساسة؛ فعل القول وفعل الإنجاز وفعل التأثير.

1. فعل القول: هو عملية التلفظ بالأصوات اللغوية نظريا لا على وجه الحقيقة، ويتفرع إلى ثلاثة أفعال جزئية هي:[14]

– الفعل الصوتي: ويعني التلفظ بأصوات لغوية معينة

– الفعل التركيبي: وهو الاحتكام إلى نظم اللغة صوتا ومعجما وتركيبا أثناء التلفظ بالألفاظ أو الكلمات.

– الفعل الخطبي أو الدلالي: أين يتم تأدية النطق بالمفردات بحسب المقتضيات الدلالية والتبليغية للغة .

2. فعل الإنجاز: هو إنجاز فعل ما في حال قول شيء ما مع مراعاة مقتضى المقام وقصد المتخاطبين فيه وهنا يؤكد أوستين أن لكل فعل قوته الإنجازية المتأتية من غرض المتكلم وقصده من إنجازه للفعل .

3. فعل التأثير: لكل فعل قوة إنجازية كما أسلفنا الذكر تخلّف أثرًا على المخَاطَب أو المتلقي تدفعه إلى إصدار ردة فعل ولو كانت سلبية.

والواضح أن أوستين قد اهتم كثيرا بدراسة الفعل المباشر أو الإنجازي، وفي محاولة بكر جمع مختلف الأفعال الكلامية تحت مظلة خمسة أصناف عامة كبرى كما يلي:

"فالصنف الأول،هو الأحكام والقرارات القضائية،..يتعلق الأمر بإصدار حكم حول شيء ما.واقعيا كان أم قيمة،ولكن الشيء المحكوم فيه قد يكون لأسباب مختلفة غير متأكد تمام التأكيد.

والصنف الثاني،هو الممارسة التشريعية،.. وأمثلة ذلك التعيين في المناصب والانتخابات وإصدار الأوامر التفسيرية في المذكرات وإعطاء التوجيهات التنفيذية القريبة من النصح والتحذير وغيرها.

وأما الصنف الثالث وهو ضروب الإباحة، فنموذجه إعطاء الوعد أو التكفل والضمان،والتعهد.وفي كل هذا يلتزم الإنسان بفعل شيئا ما.وقد يندرج في هذا الباب التصريح وإعلان النية والقصد .

والصنف الرابع، وهو الأوضاع السلوكية، وتختص بمجموعة منتشرة لا يمكن حصر أطرافها بسهولة، ولكنها كلها تندرج تحت باب السلوك والأعراف المجتمعية وأمثلتها الاعتذارات،والتهاني،والتعازي،....

أما الصنف الخامس،فهذه أصعبها تعريفا، ولكنها تبين كيف أن العبارات المتلفظ بها تجري مجرى الاحتجاج والنقاش...وأمثلة ذلك:أجيب، وأحتج وأعارض ولكن...وأوضح،وأفترض،وأضع كمسلمة..."[15]

ونخلص إلى أن ما انتهى إليه ج. ل .أوستين فكرة وتصنيفًا وخاصة تركيزه على الأفعال الإنجازية المباشرة، انطلق منه تلميذه ج.ر.**سورل** ليمحّصه ويضيء من خلاله على صنف آخر من أفعال الكلام وهي الأفعال غير المباشرة .

2-جهود جون سورل**J.R.searle**:

انطلق سورل في دراسته للأفعال اللغوية ممّا انتهى إليه معلمه وأستاذه "جون أوستين" معتقدًا بمقولته الشهيرة كل فعل هو عمل سواء كان الفعل وصفيًّا أو إنجازيًّا، مؤكدًا بدوره على

ضرورة حضور القوة الإنجازية الكافية لتحقيق فعل القول مع إضافته لتعديلات على التصنيف السابق لأستاذه، والتي أبانت عن اهتمامه الواضح بقضية المحتوى القضوي وجانب المعنى عموما والتي أشار إليها أوستين في معرض حديثه عن فعل الدلالة .

يذهب سورل إلى تبني فكرة " أن العنصر الأساسي في التواصل الإنساني ليس مقطعا داخليًّا في اللغة مثل الكلمة وإنما هو عمل القول أو إنشاء القول "[16] ،إذ يعتبر الفعل الكلامي الوحدة الأساسة للتواصل اللساني وللتخاطب الإنساني، والمحكوم بجملة من القواعد الاجتماعية ذات الصلة بالأعراف الثقافية للمجموعة الكلامية.

أ–قواعد استعمال الفعل الكلامي عند ج. سورل:

جعل ج.سورل القواعد صنفين هما :

أ–1"–القواعد التأسيسية :

يقصد بها القواعد التي تخلق الفعل نفسه، ويتوخى فيها التوفر إذا أريد إنجاح الفعل ،أي باختلال واحدة منها يفشل الفعل ،تبعًا لهذا يعد إجراء "التعميد " خارج الكنيسة خرقًا لقاعدة تأسيسية .

أ–2–القواعد الضابطة :

ويقصد بها القواعد الخارجة عن الفعل والتي يمكن أن تختل دون أن يفشل الفعل ،أي القواعد التي تشكل أدبيات الفعل اللغوي".[17]

وبالتالي فإنجاز الفعل الكلامي يتم وفق قواعد تكوينية صارمة وإلزامية تساندها أخرى تقنية، ما يعكس تخلي سورل عن مبادئ السلوكية وأخذه بالاتجاه الوظيفي ؛حينما اعتدّ بالقواعد غير اللغوية (اجتماعية، ثقافية) إضافة إلى القواعد اللغوية، لضبط استعمال الفعل الكلامي وضمان نجاعته. وبناء على هذه القواعد حدد سورل الشروط التي يجب توفرها لكي يُنجز الفعل الكلامي ويُوفق مستعمله في تحقيق مقاصده وأغراضه،متخذا فعل الوعد أنموذجا تطبيقيا في ذلك.

ب–شروط نجاح انجاز الفعل الكلامي بالنسبة لج.سورل:

من أهمها ما يلي:[18]

– الشروط العامة: المرتبطة بالمشاركين في العملية التخاطبية أو التواصلية،أن يفهموا اللغة المستعملة وأن يكون كلامهم ذو معنى ومغزى،.....الخ.

– شروط المحتوى: إذ يجب أن يكون محتوى اللفظ بالنسبة للوعد أو التهديد دالا على حدث مستقبلي،وأن يكون الحدث فعلا مستقبليا يؤديه المتكلم.

– الشروط التمهيدية: لكل فعل شروطه التمهيدية الخاصة به، فعندما أقطع وعدا للقيام بشيء ما فالشرط التمهيدي الأول،لن يحصل الحدث من تلقاء نفسه أما الثاني،سيكون للحدث تأثير مفيد.

– شرط الصدق: مفاده أن المتكلم ينوي صادقا القيام بعمل مستقبلي بالنسبة للوعد مثلا.

– الشرط الأساس: وهو أنه عند لفظي لوعد، فأنني أنوي خلق التزام بتنفيذ الفعل كما وعدت، فتتغير حالة المتكلم من عدم الالتزام إلى الالتزام. وعموما فإن الشرط الأساس يجمع ما يجب أن يكون في محتوى اللفظ والسياق ونوايا المتكلم لإنجاز فعل لغوي معين بشكل لبق.

الملاحظ على هذه الشروط أنها تغطي أهم عناصر العملية التخاطبية التواصلية وما يرتبط بها من جوانب تخص المحتوى وسياقه والمتخاطبين والتزاماتهم قبل وأثناء تأديتهم للفعل الكلامي أو الحدث القولي. كما أضاف سورل إلى هذه الشروط ما يقارب اثني عشر بعدا يختلف بها كل فعل انجازي عن الآخر، مفصلا في كل بعد ممثلا له[19]. والذي برزت ثماره في التعديل الذي اقترحه على تحليل أوستين للفعل الكلامي؛أين ذهب إلى أن الفعل الكلامي يعني انجاز أربعة أفعال في الوقت ذاته وهي:

1- فعل التلفظ أو القول

2- الفعل القضوي ويتكون من: فعل الإحالة وفعل الحمل

3- فعل الانجاز

4- فعل التأثير

والجدير بالذكر هو أنه قد أبقى على تحديد أوستين لفعلي الإنجاز والتأثير في حين عدّل الفعلين الآخرين؛ فأراد بفعل التلفظ"عملية إنتاج الكلام،والتأليف بين مكوناته حسب مقتضيات النسق المعبر داخله،ويشمل كلا من الفعل الصوتي،والفعل التركيبي بالمفهوم الأوستيني."[20] أما

الفعل القضوي" يعدل الفعل الدلالي عند أوستين....أصبح عند سورل يشكل فعلا مستقلا يسمى"الفعل القضوي"،ويشمل فعلين:أ-فعل الإحالة
ب-فعل الحمل." [21]

حيث يتم في الإحالة استعمال الأدوات اللغوية المناسبة لتعيين أطراف الخطاب ومكوناته من أشخاص وأماكن وأشياء....الخ، لتتضح الرؤية لدى المتكلم والمستمع على السواء.أما الحمل فهو"أن أحمل على ذلك الشخص الذي أحلت عليه فعل شيء ما أي أن أنسب إليه فعل ذلك الشيء"[22],وهو ما يعرف بالإسناد في اللغة العربية؛ كإسناد فعل لفاعل أوصفة لموصوف أو خبر لمبتدأ أو اسم. فبفعلي الإحالة والحمل"يتحقق مفهوم الجملة.....فمدار حديث سيرل عن المحتوى القضوي إنما هو البنية الإسنادية التي بها تكون في عرف النحاة الجملة "[23].

وتكملة لتصوره، نبّه سورل إلى قضايا مهمة في اعتقاده فمن خلال حديثه عن هته المكونات المشكلة للفعل الكلامي، أشار إلى وجود فرق بين الدلالة الحرفية التي ترتبط مباشرة بالمعنى اللغوي والمعجمي لمكونات الجملة وبين الدلالة المقامية المتأتية من تدخل المتكلمين وتصرفهم في المعنى من خلال ظروف خطابهم ومقاصدهم وكيفياتهم الكلامية وتأديتهم للجمل. مطلقا على الدلالة الحرفية مصطلح المحتوى القضوي وعلى الدلالة غير المباشر مصطلح القوة الإنجازية،

فيمكن بذلك للمتكلم أن يعبر بمضمون قضوي واحد عن معنى أو معاني عدة أي عند انجازه لفعل واحد هو في الحقيقة ينجز عدة أفعال في الآن نفسه، بحسب نيته الكلامية ومقصده الخطابي المتعلق بخصوصيته كمتكلم، وبالعوامل السياقية والمقامية لموقفه التخاطبي. فقد يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر، وفي المقابل على المستمع الذي يتلقى معنى أن يفهم معنى آخر. وهو الإشكال الذي طرحه سورل في مناقشته للفعل الكلامي غير المباشر.فقولنا :الجو في هذه الغرفة حار؛ له دلالة حرفية مباشرة مؤداها أن الغرفة المقصودة بالحديث حارة، ويخرج هذا المعنى في حضرة سياقات كلامية معينة وأعراف اجتماعية إلى أفعال دالة على معاني أخرى للجملة كالاستياء من المكان أو طلب تغييره أو الأمر غير المباشر بتغيير حالة الغرفة بتهويتها مثلا أو

بتشغيل مكيف الهواء أو توقيف المدفأة .... أو غير ذلك من التأثيرات المتوقعة عن إنجاز تلك الأفعال الكلامية. وفي ذلك تأكيد من سورل على ضرورة الأخذ بالاعتبار القواعد غير اللسانية(شخصية، اجتماعية، ثقافية، مؤسساتية...) بالإضافة إلى القواعد اللغوية، في فهم مقصود الجملة وضمان نجاح انجازها.

ج–تصنيف ج.سورل للأفعال الكلامية الإنجازية:

قدم سورل تصنيفا للأفعال الكلامية يعبر عن رؤيته التحليلية للفعل الكلامي ويتضمن خمسة أبواب هي:

"1– التأكيدات: وتجعل المتكلم ينخرط بدرجات مختلفة في حقيقة القضايا المعبر عنها لتعين قيم الحقيقي والخاطئ...وهكذا تجهد اللغة نفسها لمطابقة الواقع. فالحالة المعبر عنها هي الاعتقاد كيفما كانت درجته.

2– الأوامر: وتقوم وجهة الانجاز في الأوامر على حصول التكلم بواسطتها على قيام المستمع بشيء ما.ويمكن لهذه الأوامر أن تنطلق من الاقتراح الخجول، لتصل إلى المطالبة الإخبارية....وكمثال للأفعال المسجلة لهذه الأفعال نجد: طلب، أمر، ترجى، استدعى إلى، سمح، نصح، تحدّى، استجوب، سأل.

3– الالتزامات: تبنى سيرل التعريف الأوستيني للالتزامات،كشيء لا يمكن تجاوزه.....،جعل المتكلم ينخرط في انجاز فعل مستقبلي.

4– التصريحات: وتعد وجهة الإنجاز تعبيرا عن الحالة السيكولوجية المخصصة،ضمن شروط الإخلاص وتتعلق بحالة أشياء محددة في المضمون القضوي. وكمثال على الأفعال التصريحية نجد: شكر، هنأ، اعتذر، عزّى، تأسف، ورحّب.

5– الإدلاءات: يقوم الإنجاز الناجح لطابع طبقة الإدلاءات، في تحصيل أحد أعضائها على التقارب المطلوب بين المضمون القضوي والواقع. فإذا أنجزتَ فعل إعلان الحرب كما ينبغي ذلك...فإن الحرب ستكون معلنة بشكل جيّد...ويُلاحظ سيرل من جديد..أن وجود المؤسسة ضروري في إنجاز الأداء بنجاح....ونجد كمثال عن هذه المؤسسات: الكنيسة، القانون، الدستور، الملكية الخاصة،..."[24]

ونخلص مما تقدم من جهود سورل إلى أنه:

– حدد قواعد لغوية وأخرى غير لغوية تتعلق بالأعراف الكلامية والاجتماعية والخصوصيات الثقافية للمتكلمين تحكم الفعل الكلامي وتؤطره.

– وضع شروطا عامة تضمن حسبه النجاح في انجاز الفعل الكلامي باختلاف صنفه ونوعه والخاصة بالفعل ومستعمله وسياق استعماله.

– خالف أستاذه في تحديده لمكونات الفعل الكلامي.

– نبه إلى وجود جملا ذوات أفعال إنجازية خالية من مضمون قضوي كالعبارة العربية ياسلام،مرحبا،مرحا.

– ميز بين المحتوى القضوي والفعل القضوي والقوة الإنجازية موضحا طبيعة الصلات بينها مركزا اهتمامه على هذين الأخيرين،ملحا على ضرورة الأخذ بالاعتبار العوامل غير اللغوية أثناء تحليل الأفعال الإنجازية.

– أكد على أن الأفعال التأثيرية لا تشترط حضور القصدية على عكس الأفعال الانجازية فحضور قصد المتكلم ونيته واجب وإلزام لإتمامه.

3–جديد بول غرايس H.P.GRICE

تصدى الفيلسوف الأمريكي بول غرايسGrice _مثلما فعل ج.سورلSearle وروبين لايكوفRobin Lakoff_ للإشكال الذي يطرحه استعمال المتكلم للفعل اللغوي غير المباشر؛ الذي يُمكِّنه من أن يقول أمرا ويقصد غيره أو يقصد معنىً ويعبر على خلافه،مما يُصعّب الإمساك بالدلالة المقامية المقصودة من الخطاب في ظل دلالة حرفية مقالية، قد تُوقع المتحاورين في سوء فهم أو سوء إفهام.

وسمى غرايس هذا الوضع بظاهرة "الاستلزام الحواري" والتي تحتاج إلى معالجة حكيمة؛ فاقترح حلا أساسه ما اصطلح عليه"مبدأ التعاون" الذي"يُمكّن المشارك في كل تحاور من أن يتواصل بافتراض أن المشارك الآخر متعاون .وعلى هذا...وظيفته تقوم في تنظيم ما نقوله على أنه يُسهم في فعل الكلام أو في دفع غرض الخطاب"[25].هذا يعني أنه يجب على أطراف الحوار أن يكونوا على استعداد دائم لتقديم المساعدة لبعضهم البعض، ليصلوا بحوارهم لغايتهم المنشودة

والمفترض أنها معلومة لديهم. فعلى كل عنصر منهم أن يُعبّد الطريق لغويا وعرفيا ونفسيا وذهنيا وإشاريا،...الخ لمحاوره ليصلا إلى حالة مُرضِية من التفاهم والتفاعل.

أ-قواعد الحوار لبول غرايس P.Grice:

استلهم غرايس من مبدأ التعايش والتفاعل جملة من القواعد يراها ضرورية لتنظيم الحوار اللغوي، صنفها إلى أربعة:

"1- **قاعدة الكم:** تعتبر حدا دلاليا القصد منه الحيلولة دون أن يزيد أو يُنقص المتحاورون من مقدار الفائدة المطلوبة وتتفرع بدورها إلى:

أ- لتكن إفادتك للمخاطَب على قدر حاجته.

ب-لا تجعل إفادتك تتجاوز الحد المطلوب.

2- **قاعدة الكيف:** القصد منها منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل...، وقد تم تفريعها إلى:

أ- لا تقل ما تعلم خطأه.

ب- لا تقل ما ليس لك عليه دليل.

3- قاعدة العلاقة أو الورود الملاءمة: وهي بمثابة حد مقصدي، الهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب. وتقول هذه القاعدة: ليناسب مقالك مقامك.

4- قاعدة الجهة أو الكيفية: الهدف منها تجنب الاضطراب والملل والإيجاز المخل في القول؛ التزم الوضوح وتتفرع إلى:

أ- لتحترز من الالتباس.

ب- لتحترز من الإجمال.

ج- لتتكلم بإيجاز.

د- لترتب كلامك."[26]

بفضل ما نصت عليه هذه القواعد تسير العملية التخاطبية بنجاح ويبلغ المتخاطبون مقاصدهم،وأيّ خرق لبند منها أو شرط يتسبب في تشويش العملية. لذا لابد من الأخذ بها وبغيرها من أدبيات الحوار وقوانينه العامة والمعروفة. وقد أضاف غرايس إلى هذه القواعد خصائص

مميزة تتطبع عملية التخاطب، وتعد قاسما مشتركا بالنسبة لمجموع التعاملات ذات الصبغة التعاونية، وهي كالتالي:

– "يجب أن يكون هناك هدف مشترك يجمع بين المشاركين في عملية التخاطب.

– يجب أن تكون إسهامات المشاركين في عملية التخاطب متداخلة، ومتوقفا بعضها على البعض الآخر.

– يجب أن تستمر عملية التخاطب وفق الأسلوب الملائم لها إلاّ إذا تراضى الطرفان فوضعا حدا لها،...ومن ثمة ضرورة احترام مبدإ التعاون"[27]. مع العلم أن الاستلزام يقع بمجرد"خرق قاعدة من القواعد الأربع مع عدم التخلي عن مبدإ التعاون"[28].

وخلاصتنا مما جاء به بول غرايس أنه:

– انتقل بالدرس اللساني عامة والتداولي بالخصوص نقلة نوعية؛ بتحويله لجانب اهتمام البحث من الفعل إلى مساحة الحوار التي تستلزم حسبه حضور التفاهم والتفاعل بين المتحاورين ضمن مبدأ التعاون الذي اقترحه، مؤكدا بذلك على البعد التفاعلي والاجتماعي للبنى اللغوية.

– ألحَّ مرة بعد أخرى على ضرورة تحالف عامليْ البنية اللغوية والبنى الخارجة عن اللغة لتسيير المواقف اليومية للأشخاص.

– سعى إلى إيجاد همزة وصل سلسة بين قضيتي الفكر(المعنى المضمر) واللغة (المعنى الصريح) بطريقته الخاصة، وبالتالي أعادنا إلى منطلق حديثنا في هذا المقال والمتعلق بمكانة الدلالة ووضعيتها في تصور اللسانيين التداوليين. بتحليله للفعل الكلامي غير المباشر ومحاولته لتنظيم استعماله بين المتخاطبين– بتوجيهه نحو تحقيق قصدية كلامية مشتركة بينهم وواضحة لديهم.

– استطاع أن يُسهم في تطوير نظرية الأفعال الكلامية.بطرحه لقضايا تعالج مفاهيم جديدة وأخرى متجددة ممثلة في مبدأ التعاون والاستلزام الحواري وحكم التعاون والتفاعل الحواري.

إلا أن ما قدمه غرايس من تصور حول نظرية الأفعال الكلامية والمنحى التواصلي لم يسلم من ملاحظات انتقادية وجهت لبعض أفكاره، حيث انتقد جون سورل بول غرايس في قضايا مختلفة خاصة ما تعلق بموضوع الدلالة الطبيعية وغير الطبيعية وهو ما وضحه الباحث محمد الشيباني في مؤلفه"من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية (مشروع قراءة)"مشيرا "إلى أن سورل انتبه

إلى وجود هوة بين دلالة القائل والدلالة اللغوية. فواقع الاستعمال اللغوي يكشف أن لا تطابق بينهما"[29].ذلك أن غرايس حسب سورل"لا يذهب إلى تمتين الصلة بين الدلالة الطبيعية والدلالة التواضعية.إذ لا يجعل إبلاغ القائل ما يريد قوله(مقصده من القول) يستلزم بالضرورة قصد إبلاغه وتأويله بمقتضى قواعد المواضعة المشتركة في لسان ما"[30].

وفي تقديرنا أن هذا التباعد وعدم الانسجام بين الدلالة اللفظية والدلالة السياقية التواضعية الذي سجله سورل عند غرايس، قد انتبه إليه هذا الأخير وحاول تقليص تلك الهوة الدلالية بتأكيده على ضرورة اعتماد مبدأ الاستلزام الحواري إلى جانب تفعيل حكم التعاون كحلول لحالات خرق قاعدة من قواعد الحوار أثناء العملية التخاطبية.

وفي سياق ذي صلة يذهب جون سورل في معرض حديثه عن مفهوم القصد من الاتصال إلى أن"غرايس مصيبا أننا حين نتصل بالناس،فنحن نفلح في توليد فهم لديهم يجعلهم يتعرفون على قصدنا في توليد ذلك الفهم.....وليست هذه الحالة عامة في الفعل الإنساني.ونحن لا ننجح في أفعالنا بمجرد جعل الآخرين يتعرفون على ما نحاول القيام به"[31]. وهنا يشير سورل إلى نسبية القصدية في الاتصال بمفهوم غرايس ومحدوديتها نظرا لارتباطها أساسا بحضور نية المخاطِب إفهام مقصده للمخاطَب، منبها إلى أن هذا غير كاف لبلوغ مستوى التأثير الفعال والمنتظر من أفعالنا التواصلية.

فقصد الاتصال بالنسبة له "هو قصد أن أولّد لدى المستمع المعرفة بمعناي بجعله يتعرف على قصدي في توليد تلك المعرفة عنده"[32] بمعنى أن يتحقق في فهم المخاطَب ما يعنيه المخاطِب من كلامه بالضبط وليس ما ينوي أن يقوله.

هذه الأفكار وغيرها كانت محط نقاش سورل وغيره من الباحثين الذين حاولوا توضيح تصورات غرايس وسد ثغراتها وتصحيح مسار نظرية الأفعال الكلامية وتطويرها، بشكل يحقق نقلة نوعية في الدرس اللساني التداولي.

خاتمة:

وفي ختام هذا الذي البحث الذي تتبعنا فيه أصول نظرية الأفعال الكلامية ومراحل تكوينها وشروط نجاح عملها، قصد التأكيد على أهمية البعد التداولي للظاهرة اللغوية في إطارها

التواصلي التفاعلي. يمكن أن نخلص إلى أن نظرية الأفعال الكلامية مكّنت المتكلم من تحويل أفكاره إلى كلام مفيد ذي قوة تأثيرية فاعلة،تجاوزت بها العملية التخاطبية مستوى التواصل اللساني العادي إلى درجة التفاعل الاجتماعي في ظل " الفعل الكلامي" وقوته التلفظيّة ذات السلطة التنفيذية، والتي تحوّلت اللغة بمقتضاها إلى نظام من السلوك.الأمر الذي جعل جانب الدلالة تتسع حدوده وترتبط أكثر بالاستعمالات اللغوية اليومية العادية منها والخاصة، والتي أعادت الاعتبار للعوامل الخارجة عن اللغة في الدرس اللساني والتداولي بالخصوص.كما يمكن تسجيل نتائج تفصيلية في الموضوع من أهمها الآتي:

-يعد أرسطو من أوائل مؤسسي فلسفة العمل إلى جانب إيمانوال كانط ضمن اهتمامه بالفعل الأخلاقي وتفسيره له، والتي أصبحت فيما بعد نظرية مشتركة بين مختلف العلوم والمعارف. أما كانط فقد عزّز قدرة العقل على تحقيق التكيّف من منظور عقلي منطقي.كما أكد أعلام الفلسفة الظاهراتية والوجودية مقدرة الفعل الإنساني على إنشاء التواصل والتأثير في الآخر,في حين يذهب ليفدريش هيجل إلى تحكّم القوى الاجتماعية في أفعال الفرد مؤصّلا بذلك للبعد الاجتماعي للفعل الكلامي،الذي رسّخه فيما بعد يورغن هابرماس رائد فلسفة التواصل في العصر الحديث كمبدإ تداولي قوامه التفاعل في الحوار.

ـ رسم جون لانشو أوستين في بداية تأسيسه لنظرية الأفعال الكلامية الحدود بين الإخبار والإنشاء مؤكدا على حمل الجمل الإنشائية لدلالة ترتبط فاعليتها بحسن انجاز الفعل والاحتكام للقواعد المقالية والمقامية،ليعود بعد تفحّص ونظر وينبّه إلى ضبابيّة تلك الحدود نظرا لتعقد اللغة الإنسانية ولصعوبة الحكم على الأنماط التعبيرية، محققا نتيجة حاسمة في تاريخ الفكر التداولي مفادها أن"كل قول هو عمل"، مركزا اهتمامه في ذلك على الأفعال الإنجازية المباشرة.

ـ نظر جون سورل إلى نتائج معلّمه نظرة تمحيصيّة مستكملا مساره مع انشغال واضح بالأفعال الكلامية غير المباشرة،معتقدا أن الفعل الكلامي هو الوحدة الأساسية للتواصل اللساني والمحكوم أساسا بالضوابط غير اللسانية (الأعراف الاجتماعية) إضافة إلى اللسانية.

ــ وسّع بول غرايس موضوع اهتمام الدرس التداولي من مجال الفعل إلى مساحة الحوار المحتكم إلى مبدأ التعاون الحواري والقصدية في الخطاب.كما عاد بأبحاثه إلى أصول الامتداد الفلسفي للدرس اللساني في إشكالية علاقة الفكر باللغة.

هذا ما يمكن قوله في موضوع الفعل الكلامي وكيفية توسّله لتحقيق أعمال كلامية ومادية غيّرت منطلق البحث في اللغة الإنسانية وسمحت بفتح آفاق علمية تتطلّع إلى فكر لساني أنضج مما هو عليه الآن.

هوامش:

[1]- جيوفري ليتش، مبادئ التداولية ،تر: عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، المغرب،2013، ص15

[2]- المرجع نفسه، ص 9

[3]- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص11-12 .

[4]- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر، سوريا ط1، 2007، ص55 .

[5]- ينظر:المرجع السابق، ص21

[6]- حسان الباهي، فلسفة الفعل- اقتران العقل النظري بالعقل العملي- افريقيا الشرق، المغرب، 2016 ص164

[7]- يوسف حامد الشين، مبادئ فلسفة هيجل،دراسة تحليلية عن الإنسانية والألوهية في كتابات الشباب،منشورات جامعة قار يونس،بنغازي،ط1994،1، ص153

[8]- حسن الباهي، فلسفة الفعل، ص172 .

[9]- يوسف حامد الشين، مبادئ فلسفة هيجل، ص158

[10]-الزواوي بغورة،الفلسفة واللغة-نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة،دار الطليعة بيروت،1ط،2005،ص107

[11]- حسان الباهي، فلسفة الفعل، ص31 .

[12]- أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة-كيف ننجز الأشياء بالكلام – ،تر: عبد القادر قنيني افريقيا الشرق، المغرب، 1991.،ص27-28

[13]-المرجع نفسه،ص16

[14]-ينظر:أوستين،ص111-112

[15]- المرجع السابق،ص174-175

[16]- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص55 .

[17]- نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، المغرب.دت.،ص150

[18]- ينظر: جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2010، ص86.

[19]- يمكن العودة إلى صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير لبنان، ط1، 1993، ص225-229 .

[20]-نعيمة الزهري،الأمر والنهي في اللغة العربية،ص151

[21]-المرجع السابق،ص151

[22]- المرجع نفسه، ص151

[23]- شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية-مراجعات ومقترحات-، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان ط1، 2010، ص33 .

[24]- فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، سوريا.دت.،ص66-67-68

[25]- جيوفري ليتش : مبادئ التداولية،ص110

[26]-- العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني- من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها-، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011.،ص99-100

[27]- نعيمة الزهري: الأمر والنهي في اللغة العربية،ص162

[28]-المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

[29]-محمد الشيباني،من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية(مشروع قراءة)،مكتبة علاء الدين،صفاقص،تونس،ط1،2015،ص150

[30]-المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

[31]-جون سيرل،العقل واللغة والمجتمع -الفلسفة في العلم الواقعي-،تر:سعيد الغانمي،منشورات الاختلاف،الجزائر،ط1،2006،ص212

[32]-المرجع نفسه،ص213